



قيمة احتياطات قطر تزيد عن 200 %

ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد القطري في 2017



الدوحة - الشرق

استضاف بنك الدوحة جلسة لتبادل المعرفة عن المؤسسات المالية الخميس الماضي في فندق جراند حياة في سنغافورة تحت عنوان "الأداء المستدام للاقتصاد القطري". وكان ضيف شرف الحفل سعادة السيد عبدالله بن إبراهيم الحمير سفير دولة قطر لدى سنغافورة. وشهد الحفل أيضاً مشاركة لفييف من ممثلي السفارات والبعثات الدبلوماسية من الكويت وعمان وتركيا والهند وسيريلانكا وماليزيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا وبروناي والفلبين، إلى جانب ممثلين من الشركات والبنوك الرائدة في سنغافورة. وقد ألقى السيد فرانك هامر، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية في بنك الدوحة كلمة للترحيب بالضيوف. قدّم الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة نظرة عامة على أداء الاقتصاد العالمي، حيث قال: "وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في يوليو 2017،

□ خلال الندوة

الزيادة التي شهدتها "سعر الإقراض بين البنوك لثلاثة شهور" في شهر يونيو 2017 سوى رد فعل عكسي تلقائي على الأحداث. ويشهد هذا السعر انخفاضاً الآن مع تحسن السيولة. وعادت معدلات العقود الإجلة لسنة أشهر بالريال القطري/ الدولار الأمريكي إلى طبيعتها بعد ردود الفعل الأولية في شهر يونيو 2017، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع والثقة بالسوق. كما يعزز التعافي الذي شهدته مؤشرات بورصة قطر وأسعار السندات السيادية من الثقة في الاقتصاد القطري.

مطلوبات العملة الأجنبية لدى كافة البنوك في قطر 120 مليار ريال قطري والذي يشكل ما يزيد على 135 % من احتياطات مصرف قطر المركزي. وتزيد احتياطات مصرف قطر المركزي بمقدار يفوق 6 مرات عن "الودائع غير المقيمة" المنذبذة والتي تبلغ قيمتها 14 مليار ريال قطري كما في يونيو 2017. وتمتلك قطر احتياطات بقيمة 340 مليار دولار أمريكي، بما فيها أصول صندوق الثروة السيادي. وتزيد قيمة احتياطات قطر عن 200% من ناتجها المحلي الإجمالي. ولم تكن

الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم". كما استعرض الدكتور ر. سيتارامان ملامح نمو الاقتصاد القطري قائلاً: "من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 3.4% في عام 2017، فيما سيبلغ العجز المالي 7.7% في عام 2017. هذا ويتأتى قرابة 30% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لدولة قطر من قطاع التعدين واستغلال المحاجر (بصورة كبيرة من القطاع الهيدروكربوني)، فيما تتأتى النسبة المتبقية من القطاع غير الهيدروكربوني. ويبلغ صافي

فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية بوتيرة أسرع في عام 2017 بنسبة 2 % و4.6% على التوالي، في حين ستبلغ نسبة النمو الاقتصادي العالمي 3.5%. وفيما يخص آفاق النمو العالمي الحالية فإنها تعتبر مشجعة رغم أن وتيرة النمو لا تزال أضعف من المستوى المنشود. ولا تزال العوائق الهيكلية تحول دون تحقيق انتعاش أقوى في الاقتصاد. وستسهم العولمة والابتكارات التكنولوجية في دفع النمو